استثمر في الإمارات
INVEST UAE

وزارة الاستثمار
MINISTRY OF INVESTMENT

الإمارات العربية المتحدة

وجهة عالمية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر

اقتصاد متنوع يمتاز بالمرونة وقائم على الابتكار
يستقطب مستويات مرتفعة من رؤوس الأموال
العالمية وأفضل المواهب والتقنيات المتقدمة

يناير 2025

03 مقدمة

05 تطور الاستثمارات العالمية

09 التحول نحو الأسواق الناشئة

13 بروز دولة الإمارات كوجهة استثمارية عالمية

23 الرؤية المستقبلية

27 قياس النجاح

30 الخاتمة

تشكيل قوة مؤثرة في مشهد الاستثمار العالمي

اجتاز المشهد العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر تغيرات جوهرية، متأثرًا بالظروف الاقتصادية المتغيرة والاضطرابات الجيوسياسية واستراتيجيات الاستثمار المتغيرة. ومن بين الدول القليلة التي شهدت زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عام 2023، تبرز دولة الإمارات العربية المتحدة التي حققت نموًا بنسبة 35% في إجمالي الاستثمار[1] ليصل إلى 30.7 مليار دولار أمريكي[2]. ووفقًا لتقرير الاستثمار العالمي 2024، تحتل دولة الإمارات المرتبة الثانية عالميًا من حيث عدد المشاريع الجديدة والمرتبة الحادية عشرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث القيمة[3]، الأمر الذي يعزز مكانتها كوجهة رائدة للمشاريع الجديدة. تعكس هذه المكاسب الموقع الاستراتيجي للدولة والبيئة المواتية للأعمال وسياسات الاستثمار الاستشرافية.

إن النتيجة الرئيسية هي أن دولة الإمارات العربية المتحدة برزت بسرعة كقوة مؤثرة في الأسواق العالمية، مدفوعة باستراتيجية واضحة ومتماسكة وضعتها قيادتها ذات الرؤية الحكيمة، حيث تطور مشهد الاستثمار لديها استنادًا إلى الالتزام الحقيقي بالنمو المستدام، وتعزيز الاقتصاد المرن القائم على الابتكار والذي يجذب رؤوس الأموال والمواهب العالمية باستمرار. يدعم الإطار التنظيمي العالمي لدولة الإمارات العربية المتحدة بيئة صديقة للأعمال، تتميز بسياسات شفافة وعمليات مبسطة وبنية تحتية متقدمة تفيد الشركات على اختلاف الأحجام. يتم تعزيز المرونة الاقتصادية من خلال استراتيجية التنويع في البلاد، مع قطاعات النمو مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا التي تقود الطريق نحو التنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى كونها مركزًا بارزًا للأعمال، تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة مستوى رفيعًا من جودة الحياة بشكل استقطب الناس من جميع أنحاء العالم. فالدولة توفر أسلوب حياة استثنائي يجذب أفضل المواهب العالمية بفضل ما تقدمه من معايير متميزة من الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية. كما إن بيئتها النظيفة والآمنة والمستقرة ومجتمعها التقدمي يجعلها وجهة مفضلة لأولئك الذين يسعون إلى تحقيق النجاح المهني والرفاه الشخصي.

وبالنظر إلى المستقبل، تركز دولة الإمارات على إعداد اقتصادها للمستقبل من خلال الاستثمارات الاستراتيجية في التكنولوجيا والاستدامة، وضمان استمرار مكانتها العالمية وريادتها في المحافل الاقتصادية. ومن خلال إعطاء الأولوية لهذه المجالات، يمكن للدولة الحفاظ على أفضليتها التنافسية، إلى جانب اعتبارها بمثابة معيار جديد للابتكار والمرونة في القرن الحادي والعشرين.

تطورت دولة الإمارات العربية المتحدة لتصبح قوة مؤثرة في الأسواق العالمية، وذلك بفضل استراتيجية محكمة وضعتها قيادتها الرشيدة. فقد بنت الدولة اقتصاد مرن قائم على الابتكار وقادرًا على جذب رؤوس الأموال والمواهب العالمية باستمرار.

معالي محمد حسن السويدي

وزير الاستثمار بدولة الإمارات العربية المتحدة

تطور الاستثمارات العالمية

العولمة والأثر الأوسع للاستثمار الأجنبي المباشر

لطالما كان الاستثمار الأجنبي المباشر حجر الأساس في حركة النمو الاقتصادي العالمي منذ ثمانينيات القرن العشرين، حيث عمل على تحويل الاقتصادات من خلال ربط الأسواق ونقل التقنيات وتعزيز التنمية الصناعية. وخلال تلك الفترة، بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية تشهد نموًا كبيرًا، مما أدى إلى دفع عجلة التوسع الاقتصادي.

ولعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا في تحفيز العولمة وتعزيز نقل التكنولوجيا ونمو الناتج المحلي الإجمالي والمضي قدمًا في تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. ووفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تدعم تدفقات الاستثمار الأجنبي التحول في مجال الطاقة وتساهم في تحقيق أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 [3]. وفي الدول النامية، هناك حاجة إلى الاستثمار في مجال الطاقة من أجل التحول وضمان إمكانات أوسع للوصول إلى الطاقة المستدامة بأسعار معقولة.

أما الشركات متعددة الجنسيات فتجلب عمليات مبتكرة وأفضل الممارسات إلى القطاعات المحلية والشركات الصغيرة والمتوسطة لتمكنها من الاندماج بشكل أفضل في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. ويعمل هذا النقل على تعزيز الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية العالمية وتمكين الدول من الارتقاء بسلسلة القيمة. على سبيل المثال، اعتمد تقدم قطاع صناعة السيارات في دول مثل المكسيك اعتمادًا كبيرًا على الشراكات مع الشركات الأجنبية المصنعة[4].

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالميًا (مليار دولار أميركي)*

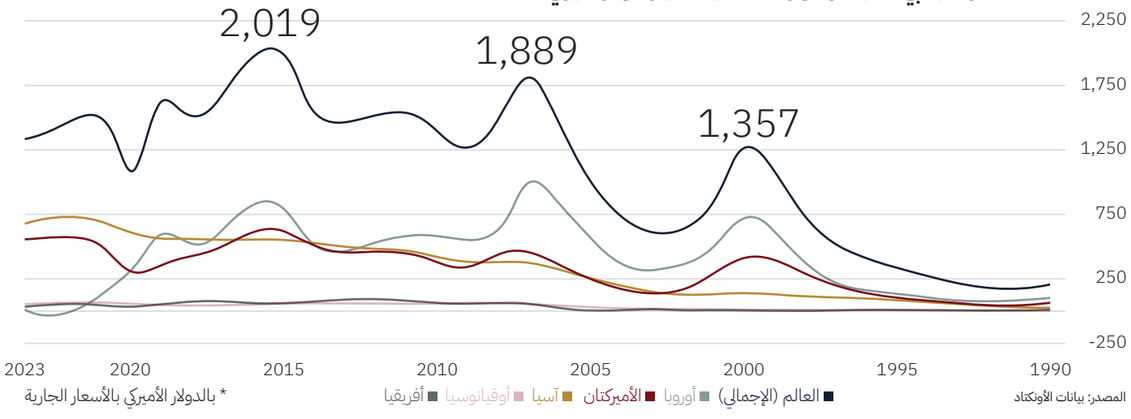

* بالدولار الأميركي بالأسعار الجارية

المصدر: بيانات الأونكتاد

الثمانينيات والتسعينيات: أسس الاستثمار الأجنبي المباشر
خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، أرسى الاستثمار الأجنبي المباشر أسس التكامل الاقتصادي العالمي. وفي عام 1984، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة 49.5 مليار دولار أميركي من الاقتصادات الصناعية مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول أوروبية أخرى[5].

وخلال تلك الفترة، ساهمت الاستثمارات في شبكات الاتصالات والنقل في تعزيز الترابط العالمي وتسهيل التجارة الدولية. على سبيل المثال، استثمرت شركة AT&T الأمريكية وشركات الاتصالات الأوروبية العملاقة مثل فودافون بكثافة في البنية التحتية في أنحاء جنوب شرق آسيا وأميركا اللاتينية.[6]

وساهمت السياسات الاقتصادية المواتية وتكاليف العمالة المنخفضة إلى بروز كل من جنوب شرق آسيا وأميركا اللاتينية كوجهتين رئيسيتين للاستثمار الأجنبي المباشر[7]، لتصبح دول مثل ماليزيا والمكسيك مراكز للتصنيع في ظل توسع عدد من الشركات متعددة الجنسيات مثل جنرال إلكتريك وسوني التي عززت الصناعات المعتمدة على الأيدي العاملة مثل الإلكترونيات والسلع الاستهلاكية.[8]

بدايات الألفية: ظهور أطراف جديدة
شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تحولاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم في ظل قيام اللاعبين الجدد، وخاصة الصين والهند، بتحويل المشهد الاقتصادي العالمي. وقد استخدمت الاقتصادات الغربية الاستثمار الأجنبي المباشر للوصول إلى أسواق النمو وتحسين سلاسل التوريد مع الحفاظ على قدرتها على المنافسة في ظل العولمة.

شكلت الإصلاحات الاقتصادية التي أرستها الصين في أواخر سبعينيات القرن العشرين، والتي تضمنت إنشاء مناطق اقتصادية خاصة، أساسًا لصعود مكانة الصين كوجهة رائدة للاستثمار الأجنبي المباشر. وفي عام 2002، استقطبت الصين 53 مليار دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي، مما كان تدفقًا قياسيًا في البلاد وجعلها أكبر وجهة للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2002 [9].

كما كانت مشاريع مثل مركز التصنيع في دلتا نهر اللؤلؤ مثالًا واضحًا على دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في رفد التصنيع السريع وتطوير البنية التحتية. وأصبحت شركات مثل فوكسكون وفولكس فاجن أسماء بارزة أسهمت في تعزيز تحول الصين إلى «مصنع العالم»[10].

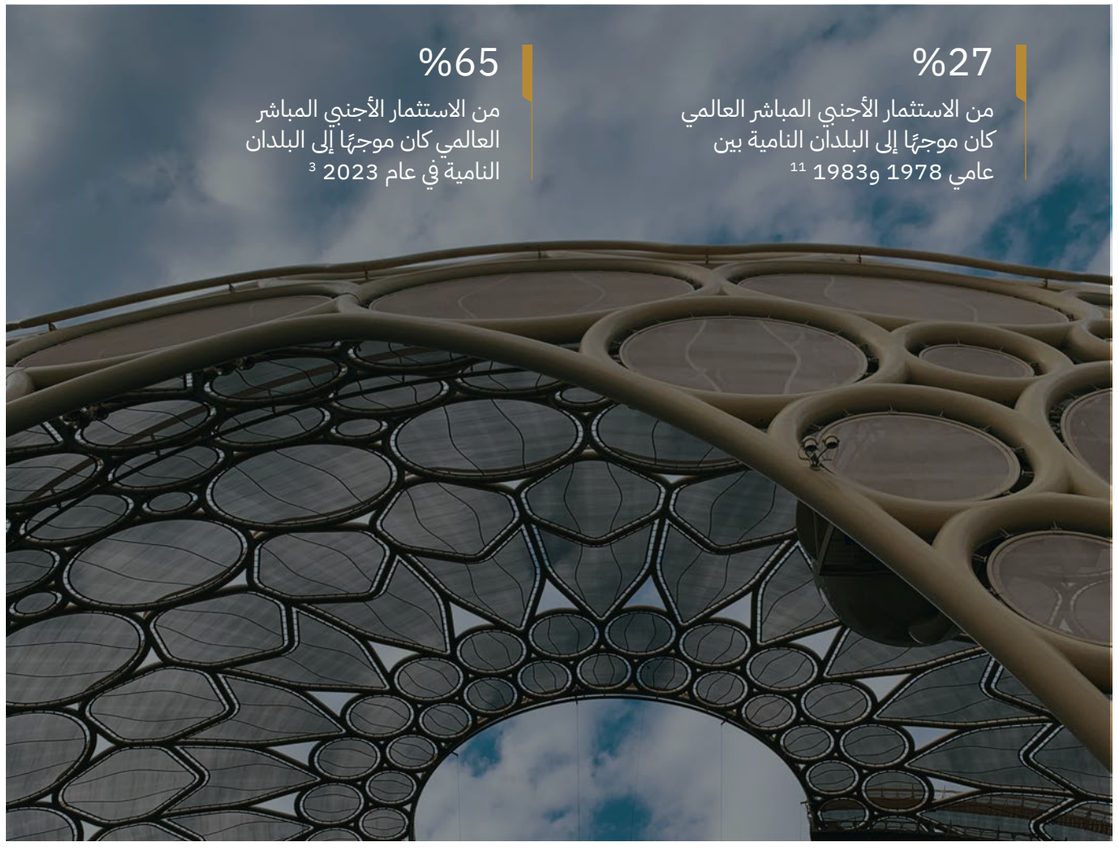

%27
من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي كان موجهًا إلى البلدان النامية بين عامي 1978 و1983 [11]

%65
من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي كان موجهًا إلى البلدان النامية في عام 2023 [3]

التحول نحو الأسواق الناشئة

وفي الوقت نفسه، كانت الهند تعمل على ترسيخ مكانتها الخاصة كمركز للاستثمار الأجنبي المباشر المدفوع بالتكنولوجيا، وتدفقت الاستثمارات في قطاعي خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع قيام كبار اللاعبين العالميين مثل آي بي إم ومايكروسوفت بإنشاء عمليات على نطاق واسع. وقد اغتنمت هذه الشركات توافر القوى العاملة الماهرة في الهند ومزايا التكلفة المنخفضة لخدمة الأسواق العالمية[12].

أما في جنوب شرق آسيا، فقد كثفت الشركات استثماراتها لتخفيض التكاليف التشغيلية والتوسع في قدرات الإنتاج، وخاصة في القطاعات التي تتطلب العمالة المرتفعة. على سبيل المثال، أنشأت شركات مثل إنتل وسامسونج قواعد تصنيع ضخمة في فيتنام، مما أدى إلى تحويل فيتنام إلى مركز رئيسي للتصنيع. وبحلول العام 2022، استضافت فيتنام مستثمرين كبار مثل سامسونج وإل جي وإنتل وتويوتا وسوميتومو إلكتريك، مما ساهم في ترسيخ مكانتها كقوة تصنيعية كبرى[13].

وفي أمريكا اللاتينية وأفريقيا، ركز الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من الغرب على مشاريع البنية التحتية الحيوية التي عززت الاتصال التجاري وعززت التنوع الصناعي. ففي البرازيل مثلًا تم توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو تحديث البنية التحتية للنقل[14].

26.8

مليار دولار قيمة مشاريع الذكاء الاصطناعي التي تم الإعلان عنها عالميًا من 2016 إلى 2023 [15]

التوزيع الإقليمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القيمة

(2023 – % من الإجمالي)

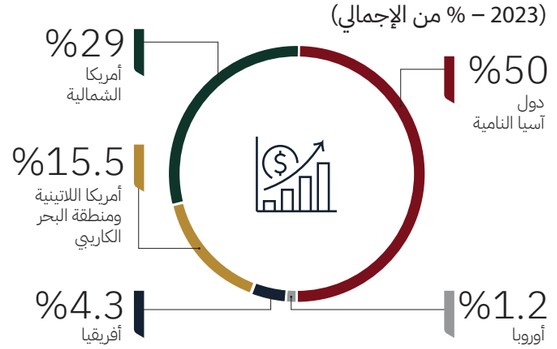

المصدر: بيانات تقرير الاستثمار العالمي 2024 الصادر عن الأونكتاد

الحاضر: الاتجاهات الناشئة

أضفت السنوات الأخيرة أبعادًا جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر، مدفوعة بالأولويات العالمية والتحولات الجيوسياسية. وتشمل بعض الاتجاهات المتسارعة ما يلي:

المشاريع المستدامة

ارتفعت الاستثمارات في الطاقة المتجددة والتقنيات الخضراء، مع انتشار مشاريع مثل مزارع الرياح في البحر ومجمعات إنتاج الطاقة الشمسية. على سبيل المثال، حصلت أفريقيا على 10.8 مليار دولار أمريكي لتمويل المشاريع في عام 2023 لإنتاج طاقة الرياح والطاقة الشمسية[3].

الذكاء الاصطناعي

تسهم الاستثمارات الكبرى في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، مثل مراكز البيانات وتصنيع أشباه الموصلات، في تغيير ملامح القطاعات الصناعية. فقد استقبلت تايوان وكوريا الجنوبية استثمارات ضخمة في مصانع إنتاج الرقائق لتلبية الطلب المتزايد على قدرات الذكاء الاصطناعي. وفي الفترة بين عامي 2016 إلى عام 2023، تم الإعلان عن 778 مشروعًا متعلقًا بالذكاء الاصطناعي بقيمة 26.8 مليار دولار أمريكي على مستوى العالم، وفقًا لـ fDi Markets[15].

إعادة توطين سلاسل الإمداد في الدول الصديقة والقريبة

أدت التوترات الجيوسياسية المتزايدة وثغرات سلسلة التوريد إلى تحفيز اتجاه «إعادة توطين سلاسل الإمداد في الدول الصديقة» و«إعادة توطين الإنتاج في الدول القريبة جغرافياً». وتفضل الشركات الآن الاستثمار في الدول المستقرة سياسياً والأقرب جغرافياً[16].

التدقيق الحكومي

دفعت المخاوف الأمنية الوطنية بالدول إلى التدقيق في الاستثمار الأجنبي المباشر عن كثب، وخاصة في القطاعات الحساسة مثل التكنولوجيا والدفاع. وقد طبقت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأستراليا أطر تدقيق أكثر صرامة للاستثمار الأجنبي المباشر بهدف حماية الصناعات الحيوية من المخاطر المحتملة[17,18].

الأسواق الناشئة تلعب دورًا ثنائيًا

تغيرت الديناميكيات التاريخية لتدفقات الاستثمار الأجنبي بشكل ملموس على مدى السنوات الأخيرة، لتلعب الأسواق الناشئة دورًا ثنائيًا كمستقبل ومصدر للاستثمار الأجنبي المباشر. تساهم الاقتصادات في مجموعة العشرين - الأرجنتين والبرازيل والصين والهند وإندونيسيا والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا وتركيا - بنسبة 30.3% في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وفقًا لأرقام صندوق النقد الدولي لعام 2023، حيث تضاعفت قيمتها منذ عام 2000. كما إنها تمثل 9.5% من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي الصادرة عالميًا، مما يسلط الضوء على دورها البارز في الاستثمار والابتكار[19].

التقدم التكنولوجي
لم تقتصر الأسواق الناشئة على مواكبة الاقتصادات المتقدمة وحسب، بل إنها تقود الابتكارات التقنية في الكثير من الحالات. وقد مكنت تلك التطورات الدول الناشئة من تجاوز الحواجز الاقتصادية التقليدية، وإعادة تعريف دورها في الاقتصاد العالمي. ففي النصف الأول من عام 2023، كان 72% من المكاسب في مؤشر MSCI للأسواق الناشئة مدفوعًا بقطاعات مرتبطة بالتكنولوجيا[20]. ويذكر أن ستة من أكبر عشرة مساهمين في هذا المؤشر هي شركات تقنية من الأسواق الناشئة.

أصبحت أسماء دول مثل تايوان وكوريا الجنوبية مرادفة للصناعة المتقدمة، حيث يرجع ذلك إلى حد كبير إلى هيمنتها على صناعة أشباه الموصلات. كما برزت الهند بفضل ريادتها العالمية في مجال التقنيات المالية، مدفوعة بابتكارات مثل واجهة المدفوعات الموحدة (UPI) والأنظمة المرتبطة بنظام الهوية البيومترية (أدهار). وتمكنت واجهة المدفوعات الموحدة، وهي منظومة للمدفوعات الآنية، من إجراء معاملات رقمية سلسة عبر البنوك والمنصات، مما جعل الوصول إلى الخدمات المالية متاحًا للجميع.

بحلول العام 2024، عالجت واجهة المدفوعات الموحدة أكثر من 16 مليار معاملة شهريًا، وذلك بدعم من نظام آدهار الخاص بالتعريف البيومتري، مما أدى إلى تمكين التحقق الآمن والفعال للمدفوعات الرقمية وبرامج الشمول المالي بالهند[21،22].

اتجاهات الاستثمار الأجنبي
عاش المشهد العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر تحولات كبيرة، متأثرًا بالظروف الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية واستراتيجيات الاستثمار المتطورة. ففي عام 2023، شهدت الاقتصادات المتقدمة زيادة بنسبة 9% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لتصل إلى 464 مليار دولار أمريكي[3].

وتأثر هذا النمو بشكل كبير بالمعاملات المالية بين الشركات متعددة الجنسيات نتيجةً لتغير الهياكل الضريبية، فقد شهدت أوروبا تحولًا كبيرًا من قيمة سالبة بواقع 106 مليار دولار أمريكي في عام 2022 إلى رقم إيجابي قدره 16 مليار دولار أمريكي عام 2023 - ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التقلبات في الاقتصادات الوسيطة المستخدمة لتمرير التدفقات المالية[3].

وفقًا لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2024 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، أظهرت مناطق معينة في العالم مرونة رغم انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية بنسبة 7%. وحافظت منطقة جنوب شرق آسيا على ثبات التدفقات، مع زيادة قدرها 15% في الإعلان عن المشاريع الجديدة[3].

كما تطورت أنماط الاستثمار في مختلف القطاعات، مما يعكس الأولويات العالمية وديناميكيات السوق. ويسلط تقرير الاستثمار العالمي لعام 2024 الضوء على التحولات الملحوظة:

قطاعات أهداف التنمية المستدامة
أظهر الاستثمار في القطاعات المرتبطة بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة اتجاهات مختلطة، ولكن بشكل عام، كان هناك انخفاض بنسبة 10% في عام 2023. وشهدت مشاريع المياه والصرف الصحي والنظافة على وجه الخصوص انخفاضًا حادًا بنسبة 17% وفجوة قدرها 500 مليار دولار أمريكي في الاستثمار السنوي لهذا القطاع. يواجه التمويل المستدام أيضًا عقبات كبيرة في ظل انخفاض التدفقات إلى صناديق الاستثمار المستدامة بنسبة 60% في عام 2023، على الرغم من النمو المتواضع في السندات المستدامة.

البنية التحتية والاقتصاد الرقمي
شهد الاستثمار العالمي في قطاعي البنية التحتية والاقتصاد الرقمي انخفاضات كبيرة في عام 2023، بينما عانى تمويل المشاريع الدولية، وهو المصدر الأساسي لتمويل صناعات البنية التحتية، انخفاضًا بنسبة 26% في قيمة الصفقات وانخفاضًا بنسبة 50% في أحجام الصفقات. وفي الاقتصاد الرقمي، انخفض الاستثمار بشكل حاد بنسبة 46%.

الصناعة المعتمدة على سلاسل القيمة العالمية
أصبحت البلدان النامية أكثر جاذبية للاستثمارات الصناعية، مع ارتفاع بنسبة 15% في المشاريع الجديدة في عام 2023. وعلى الرغم من التحول طويل الأجل نحو الخدمات، شهد العام الماضي تغيرًا في هذا الاتجاه، مما يسلط الضوء على التركيز المتجدد على الاستثمار الصناعي. وشهدت قطاعات السيارات والإلكترونيات والآلات نموًا كبيرًا.

المعادن الحرجة
وبصفة عامة، يتم توظيف التمويل الدولي في قطاع التعدين والاستخراج على المشاريع الأكبر حجماً، حيث بلغ متوسط القيمة التقديرية لهذه المشاريع في عام 2023 ما يقارب مليار دولار أمريكي، مقارنة بقيمة متوسطة تبلغ حوالي 500 مليون دولار أمريكي للمشاريع الجديدة. وتم الإعلان عن أعلى القيم الإجمالية لصفقات تمويل المشاريع الدولية في تشيلي ثم إندونيسيا وزامبيا وبوتسوانا والأرجنتين، بينما قامت شركات صينية بتنفيذ ثلث المشاريع الجديدة في مجال المعادن المعادن الحرجة، حيث تركز على استخراج ومعالجة وإنتاج المواد الأساسية لسلسلة توريد البطاريات.

%72

من المكاسب التي حققها مؤشر MSCI للأسواق الناشئة في النصف الأول من عام 2023 كانت مدفوعة بالقطاعات المرتبطة بالتكنولوجيا[20]

الإمارات العربية المتحدة: بروز وجهة استثمارية عالمية

الموقع الاستراتيجي والتركيز على الابتكار

تتميز دولة الإمارات العربية المتحدة بكونها دولة ذات تأثير اقتصادي كبير نسبة إلى عدد سكانها وحجمها الجغرافي، حيث تكمن قوتها في بيئتها المستقرة والمواتية للأعمال التجارية، والحوكمة التقدمية والتركيز على الابتكار. وقد رسخت الدولة مكانتها كمركز استثماري عالمي في قطاعات متنوعة مثل التمويل والتكنولوجيا والطاقة المتجددة والخدمات اللوجستية والنقل.

بدأت رحلة الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات في أواخر القرن العشرين، مدفوعة في البداية بقطاع الهيدروكربونات. وبات الموقع الاستراتيجي للبلاد ومواردها الغنية عامل جذب هام للمستثمرين الأجانب، لكن الدولة سرعان ما أدركت الحاجة إلى التنويع ابتعادًا عن الاعتماد الكامل على النفط، مما دفع الحكومة إلى إطلاق مبادرات للترويج للدولة كمركز عالمي للتجارة والأعمال.

وشملت الجهات الرئيسية المساهمة في هذا التوجه الشركات العائلية الإماراتية وصناديق الثروة السيادية، التي قامت ببناء شبكات دولية لجذب الاستثمار. وقدمت المناطق الحرة مثل المنطقة الحرة بجبل علي (جافزا) حوافز ضريبية وأتاحت الملكية الأجنبية الكاملة وطبقت لوائح تنظيمية مبسطة، مما جعل دولة الإمارات وجهة جاذبة للشركات الدولية. كما ساهمت التجارة، وخاصة في مجال الخدمات اللوجستية وإعادة التصدير، في دعم هذا التنوع الاقتصادي، مما عزز مكانة دولة الإمارات كرابط استراتيجي بين الشرق والغرب[23].

وتواصل دولة الإمارات ترسيخ مكانتها كوجهة رائدة للاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تحتل المرتبة الثانية عالميًا في الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع الجديدة (من حيث عدد المشاريع)، والمرتبة الحادية عشرة في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (من حيث القيمة) في عام 2023 وفقًا لتقرير الاستثمار العالمي 2024[3].

الإمارات العربية المتحدة هي واحدة من الدول التي شهدت زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2023 (بالمليار دولار أمريكي)

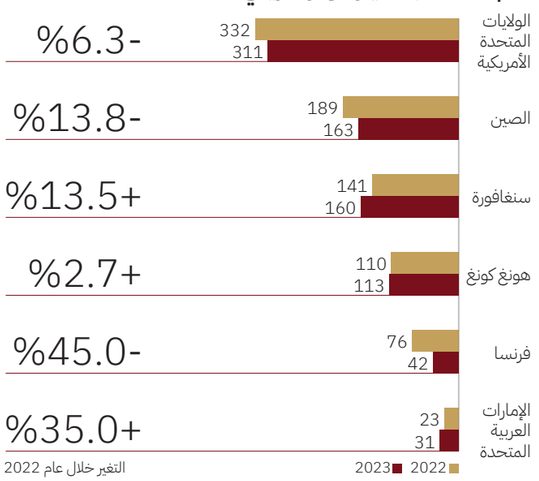

المصدر: بيانات تقرير الاستثمار العالمي 2024 الصادر عن الأونكتاد

1. الاقتصاد الرقمي

تتصدر دولة الإمارات مسيرة التحول الرقمي في المنطقة، حيث تعزز منظومة ناضجة للابتكار التقني والحلول القائمة على البيانات.

2. الانتقال الطاقي

بصفتها المضيف السابق لمؤتمر الأطراف الثامن والعشرين (COP28)، تستثمر دولة الإمارات بشكل كبير في الطاقة المتجددة. حيث تُظهر المبادرات في مجال وقود الهيدروجين والطاقة الشمسية وطاقة الرياح تفانيها الملموس في الحد من انبعاثات الكربون وتطوير تقنيات الطاقة النظيفة[24].

%20

النمو في القطاع الرقمي بحلول عام 2030 هو هدف استراتيجية الاقتصاد الرقمي بدولة الإمارات[28]

%39

الزيادة المتوقعة في عدد الأفراد أصحاب الثروات العالية في دولة الإمارات بحلول عام 2026 [29]

تعاون بين جي 42 ومايكروسوفت

استثمرت مايكروسوفت 1.5 مليار دولار أمريكي في شركة الذكاء الاصطناعي جي 42 في أبوظبي لتعزيز تطوير الذكاء الاصطناعي والتوسع العالمي[25]. وتعمل دولة الإمارات على بناء قدرات متينة في مجال الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والأمن السيبراني.

مصدر

تقود شركة أبوظبي لطاقة المستقبل (مصدر)، التي تأسست في عام 2006، مبادرات الطاقة النظيفة في الدولة من خلال تطوير مشاريع الطاقة المتجددة. وتعتبر جهودها محورية لتحقيق استراتيجية الإمارات للطاقة، التي تستهدف تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050. ومن الجدير بالذكر أن مصدر تدعم أكثر من 40 دولة في جهودها لانتقال الطاقة[26,27].

2050

هو العام المستهدف الذي حددته دولة الإمارات لتحقيق الحياد المناخي[26]

784

مليون دولار تم استثماره في تطوير الرعاية الصحية من عام 2016 إلى عام 2021 [30]

300

مليار درهم إماراتي مستهدف مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2031 [31]

3. التمويل وإدارة الثروات

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تعزيز مكانتها كقوة مالية، حيث برزت أبوظبي ودبي كوجهتين رئيسيتين للخدمات المصرفية الدولية والتكنولوجيا المالية وإدارة الأصول[29]. كما أن البيئة الضريبية المواتية في دولة الإمارات جعلت منها خيارًا جذابًا لمكاتب العائلات أيضًا.

4. الخدمات اللوجستية والتجارة

إلى جانب بنيتها التحتية ذات المستوى العالمي، فإن الموقع الاستراتيجي لدولة الإمارات حوّلها إلى مركز لوجستي وتجاري عالمي رائد.

5. الصناعة

في إطار مبادرة «اصنع في الإمارات»، تهدف دولة الإمارات إلى تعزيز إمكانات التصنيع المحلي والاكتفاء الذاتي الصناعي. وتشمل هذه الاستراتيجية جوانب مثل دعم الموردين المحليين والاستثمار في البحث والتطوير والتقنيات المتقدمة في الصناعات التي تعزز مرونة القطاع وقدرته على الصمود وتقلل من الاعتماد الخارجي[32].

6. السياحة

تظل السياحة واحدة من القوى المحركة لاقتصاد دولة الإمارات في ظل تنويع الدولة لخدماتها وعروضها التي تهدف إلى توفير تجربة سياحية مُثلى. تلتزم دولة الإمارات بالتنمية المستمرة من خلال استراتيجيتها الوطنية للسياحة 2031، والتي تتضمن سياسات السياحة المستدامة والبنية التحتية المتينة[33].

مبادرة الجينوم

أطلقت دائرة الصحة في الإمارات واحدة من أكبر مبادرات الجينوم في العالم عام 2023 بهدف استخدام البيانات الجينومية لتحسين الصحة العامة ورفاه المواطنين. وسيتم استخدام أحد أفضل أجهزة الكمبيوتر العملاقة في العالم، وهو جهاز Artemis التابع لمجموعة 42، والذي يقع في أبو ظبي، لتحليل كميات هائلة من البيانات والحصول على رؤى جديدة في هذا الصدد[34].

7. الرعاية الصحية وجودة الحياة

شهد قطاع الرعاية الصحية في دولة الإمارات زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.30 ويستمر الطلب المتزايد على الخدمات الطبية عالية الجودة في ظل الحوافز الحكومية المتعددة مما يسهم في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البنية التحتية للرعاية الصحية والتكنولوجيا[35].

تحول دولة الإمارات إلى مركز استثماري عالمي

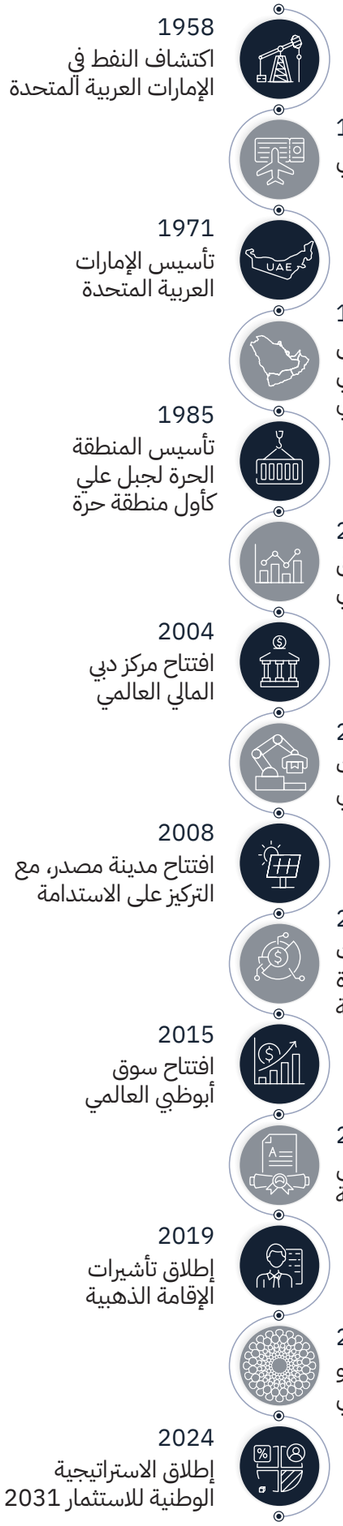

الاستراتيجية الوطنية للاستثمار 2031

تضع الاستراتيجية الوطنية للاستثمار 2031 أهدافًا طموحة لتعزيز مكانة دولة الإمارات كوجهة رائدة عالميًا في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر. وتتضمن الأهداف الرئيسية ما يلي:

x2
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية بحلول عام 2031

1.3
تريليون درهم إماراتي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي خلال الفترة 2025-2031

%8
حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي صعودًا من 6%

2.2
تريليون درهم إماراتي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بحلول عام 2031

وتؤكد هذه الاستراتيجية التزام دولة الإمارات بتعزيز البيئة الصديقة للأعمال وتحفيز الابتكار وترسيخ مكانتها ودورها كوجهة استثمارية عالمية[36].

في ظل المشهد العالمي التنافسي، تزداد قدرة أي دولة على جذب الاستثمار وفقًا لأطرها السياسية والتنظيمية. وهنا تبرز دولة الإمارات كمثال رائد على كيفية اتباع نهج يركز على المستثمر لتحقيق استدامة الأعمال والنمو الاقتصادي.

وتمكنت دولة الإمارات من ترسيخ مركزها العالمي الرائد كوجهة مفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر بفضل البيئة الصديقة للأعمال والبنية التحتية المتطورة وتبني الابتكار، وتمكنت بفضل تلك الخطوات من الحصول على المرتبة الثامنة عالميًا في مؤشر الثقة للاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2024 الذي أجرته شركة كيرني[37]. كما حصلت على المركز الأول بين الدول العربية في تصنيف التنافسية العالمية لعام 2024 [38] حيث تجلت فعالية الحوكمة الاستباقية والسياسات الاقتصادية المحكمة للدولة بوضوح.

تهدف دولة الإمارات إلى بناء اقتصاد متنوع مدفوع بالابتكار، مما يرسخ مكانتها كدولة رائدة عالميًا في القطاعات الاستراتيجية تحت شعار «نحن الإمارات 2031». ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة حجر الزاوية لهذه الرؤية، حيث يمثل حافزًا أساسيًا لنمو الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز بيئة ريادة الأعمال وجذب المواهب العالمية[39]. وللحفاظ على تلك الأفضلية، قدمت دولة الإمارات سلسلة من المبادرات التي تمنح الأولوية للمرونة والابتكار والترابط العالمي.

سياسات صديقة للأعمال

المزايا الضريبية: تقدم دولة الإمارات معدلًا تنافسيًا للغاية لضريبة الدخل للشركات بنسبة 9% (مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 23.5%)، ولضريبة القيمة المضافة الاسمية بنسبة 5% [40]، فضلًا عن عدم فرض ضريبة دخل على الأفراد، مما يجعلها وجهة جاذبة للشركات العالمية.

حماية الملكية الفكرية: تحمي قوانين الملكية الفكرية المحكمة براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر، بما يتماشى مع المعايير الدولية وتعزيز الاستثمارات المدفوعة بالابتكار.

فض النزاعات: تتصدر خدمات التحكيم الفعالة في دولة الإمارات العربية المجال عالميًا من حيث سرعة وموثوقية حل النزاعات، حيث تعد دبي واحدة من أكبر سبعة مراكز للتحكيم في العالم، إلى جانب لندن وسنغافورة وباريس وجنيف وستوكهولم ونيويورك[41].

الوصول العالمي
تتمتع دولة الإمارات بموقع استراتيجي ضمن مسافة ثماني ساعات من الطيران إلى ثلثي سكان العالم، وقد عززت اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة مع الأسواق العالمية الرئيسية مكانتها كمركز تجاري عالمي، مما يتيح الوصول إلى أسواق يزيد عدد سكانها عن 2 مليار شخص[44].

الربط الدولي
تتمتع دولة الإمارات بوجود 12 ميناءً تجاريًا[2]، وتحتل المرتبة الخامسة عالميًا في الأداء اللوجستي[45]، مما يضمن السلاسة التامة في حركة الشحن. كما يربط قطاع الطيران الدولة بأكثر من 150 وجهة دولية، مما يعزز إمكانات التجارة والتنقل[46].

البنية التحتية
أوجدت دولة الإمارات بيئة مواتية لنمو الأعمال والابتكار بفضل شبكة متكاملة من الموانئ والمطارات والخدمات اللوجستية والبنية التحتية المتقدمة.

التحول الرقمي
تسهم التكنولوجيا في تغيير ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تستثمر الشركات بشكل متزايد في البنية التحتية الرقمية والأتمتة والذكاء الاصطناعي لتعزيز الإنتاجية والتوافق مع معطيات الاقتصاد الرقمي. وتدعم الحكومات هذا التحول من خلال تقديم الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر المدفوع بالتكنولوجيا. تقدر قيمة سوق التحول الرقمي العالمي بنحو 880.9 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مع معدل نمو سنوي مركب متوقع بنسبة 27.6% من عام 2024 إلى عام 2030 [47]. وتعد دولة الإمارات رائدة في مجال التحول الرقمي والاستفادة من التقنيات الجديدة لدفع عجلة الابتكار في قطاعات مثل التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي. ومن أبرز المبادرات الاستراتيجية في هذا السياق ما يلي:

تركز استراتيجية الثورة الصناعية الرابعة في دولة الإمارات على مجالات مثل الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا النانو والروبوتات والرعاية الصحية الشخصية وسلسلة الكتل (البلوكتشين) لتؤكد مكانة الدولة كمركز عالمي للابتكار. ودعمًا لتلك الجهود، يهدف برنامج الصناعة 4.0 إلى تعزيز الإنتاجية من خلال دمج التقنيات المتقدمة في صلب القطاع الصناعي[48].

المنظومة الداعمة: تستقطب المناطق الحرة مثل مدينة دبي للإنترنت ومجمع الشارقة للبحوث والتكنولوجيا والابتكار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرتكزة على التكنولوجيا، مما يمكن الشركات من تحقيق الازدهار في بيئة مترابطة رقميًا.

الجاهزية في الربط والاتصال: احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى بين الدول العربية من حيث الجاهزية الرقمية، والمرتبة الأولى عالميًا في مؤشر البنية التحتية للاتصالات[49]، مما يضمن أساسًا قويًا للتحول الرقمي. وتؤكد خارطة الطريق نحو شبكات الجيل السادس، والتي سيتم إطلاقها في عام 2030، على أهمية البحث والتطوير لضمان اتصال أكثر ذكاءً وأمانًا[50].

مقاربة تركز على التكيّف
يسهم دمج البنية التحتية بمكوناتها المختلفة في دولة الإمارات في توفير بيئة سلسة تتيح للشركات التوسع والابتكار.

العولمة مع الاعتماد على الذات
اكتسب الاتجاه نحو القومية الاقتصادية زخمًا في السنوات الأخيرة. ووفقًا لصندوق النقد الدولي، كان هناك أكثر من 2500 تدخل للسياسات الصناعية على مستوى العالم في عام 2023، وكان معظمها سببًا في «تشويه مشهد التجارة»[51].

وبالمقابل، تبنت دولة الإمارات مفهوم العولمة بالتوازي مع تعزيز الصناعات المحلية، إذ تستثمر الدولة في الاعتماد على الذات من خلال مبادراتها مثل «مشروع 300 مليار » التي تركز على النمو الصناعي. وتهدف إلى تعزيز مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 133 مليار درهم إماراتي إلى 300 مليار درهم إماراتي من خلال تقديم دعم أكبر للشركات في مجال التصنيع[52].

الاستقرار الجيوسياسي
يزداد اهتمام المستثمرين بالاستقرار، حيث أشار ما يقرب من 74% من المستثمرين العالميين إلى المخاطر الجيوسياسية باعتبارها مصدر قلق أساسي خلال العام 2023 [53]. تتبنى دولة الإمارات نهجًا استباقيًا في علاقاتها الخارجية، وتحرص على إرساء مبدأ الحوار لتعزيز الرخاء المتبادل وضمان الأمن الوطني. وقد عزز استقرار دولة الإمارات العربية وسياساتها التقدمية من سمعتها كوجهة استثمارية آمنة ومزدهرة.

اقتصاد تقوده المواهب
تستقطب دولة الإمارات قوة متعددة الثقافات من المهنيين ذوي المهارات العالية ممن تجتذبهم جودة الحياة والأمان والسياسات التقدمية. ومن خلال صعود الدولة إلى المرتبة 17 في تقرير المواهب العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية لعام 2024، يبرز نجاح الإمارات في تطوير المواهب والاحتفاظ بها[54].

التركيز على الاستدامة
يعطي المستثمرون أولوية متزايدة لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية، حيث تلعب الاعتبارات الأخلاقية دورًا أكبر في صنع القرار. ومن المتوقع أن تتجاوز الأصول العالمية التي تركز على الحوكمة البيئية والاجتماعية 53 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2025، أي ما يقرب من ثلث إجمالي الأصول قيد الإدارة[55]. وباعتبارها مضيفة لمؤتمر الأطراف الثامن والعشرين (COP28)، رسخت دولة الإمارات مكانتها الرائدة في طليعة جهود الاستدامة، حيث تشمل استثماراتها الرئيسية مبادرات مثل مصدر ومحطة الظفرة للطاقة الشمسية، والتي تعكس التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بتحقيق الحياد المناخي بحلول العام 2050.

الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي يدفع النمو والابتكار

حققت الاستثمارات التأسيسية زخمًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، مما يعكس التحولات الاستراتيجية في تخصيص رأس المال وتطوير المشاريع في جميع أنحاء العالم. ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي مهمًا لأن بوسعه توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة إلى جانب رفع الناتج المحلي الإجمالي وتحسين الإنتاجية وإطلاق العنان للابتكار.

بالنسبة لدول مثل الإمارات العربية المتحدة، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي ركنًا هامًا في التنويع الاقتصادي والنمو الطويل الأجل.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي إلى الإمارات العربية المتحدة (مليار دولار أميركي)

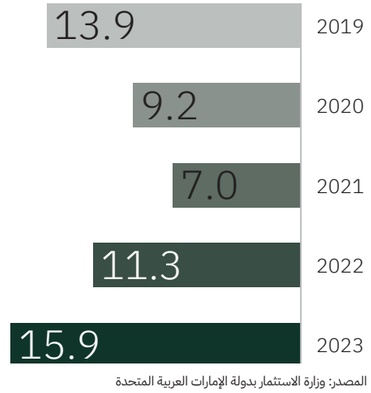

المصدر: وزارة الاستثمار بدولة الإمارات العربية المتحدة

ومن خلال الاستفادة من الاستقرار الجيوسياسي وتدابير السياسة الاستباقية والبيئة المواتية للمستثمرين، استطاعت دولة الإمارات تحقيق الريادة عالميًا في جذب المشاريع الجديدة.

وكان قطاع الطاقة المتجددة محركًا مهمًا للاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع الجديدة في الدولة، حيث بلغ متوسط حصته 21.7% على مدى السنوات الخمس الماضية منذ عام 2019. وبرزت الولايات المتحدة كأهم الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغ متوسط حصتها من الاستثمارات 17.8% في نفس الفترة[2].

متوسط حصة الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي (بالقيمة) حسب القطاع المستهدف (2019-2023)

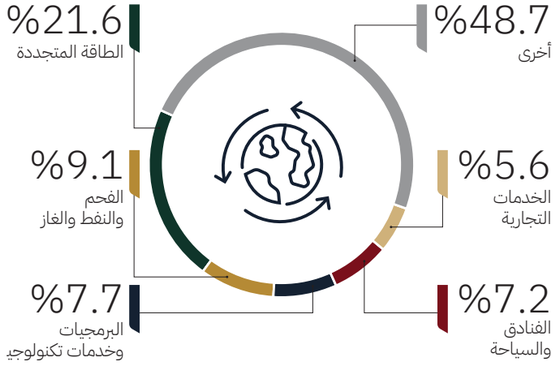

المصدر: وزارة الاستثمار بدولة الإمارات العربية المتحدة

أهم 5 مصادر للاستثمارات الرأسمالية الواردة إلى دولة الإمارات (2023 – مليار دولار أمريكي)

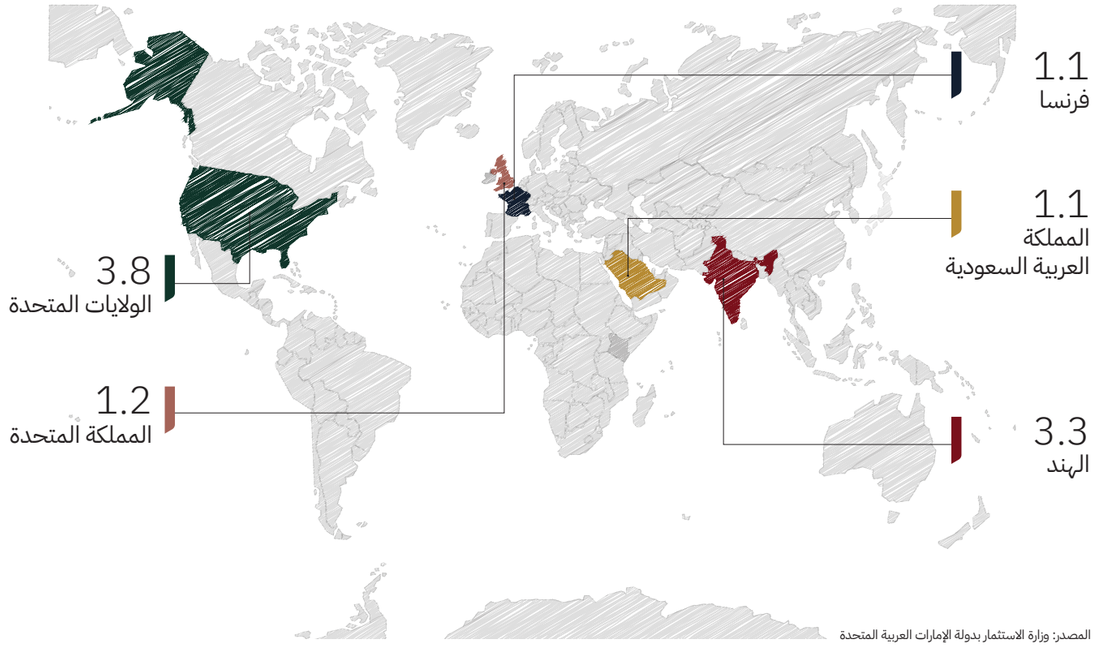

المصدر: وزارة الاستثمار بدولة الإمارات العربية المتحدة

محطات بارزة في الاستثمارات الجديدة

احتلّت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية عالميًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي (من حيث عدد المشاريع) في عام 2023 بعد الولايات المتحدة الأمريكية. أما في ترتيب المدن، فقد احتلت دبي المرتبة الأولى عالميًا للعام الثالث على التوالي[2].

1.3
ألف إجمالي المشاريع – +33% زيادة سنوية

50
ألف إجمالي الوظائف المتوقع توفيرها

16
مليار دولار إجمالي تدفقات رأس المال إلى الإمارات العربية المتحدة

3.8
مليار دولار – دولة المصدر الرئيسية: الولايات المتحدة

1.8
مليار دولار – القطاع الرئيسي: خدمات الأعمال

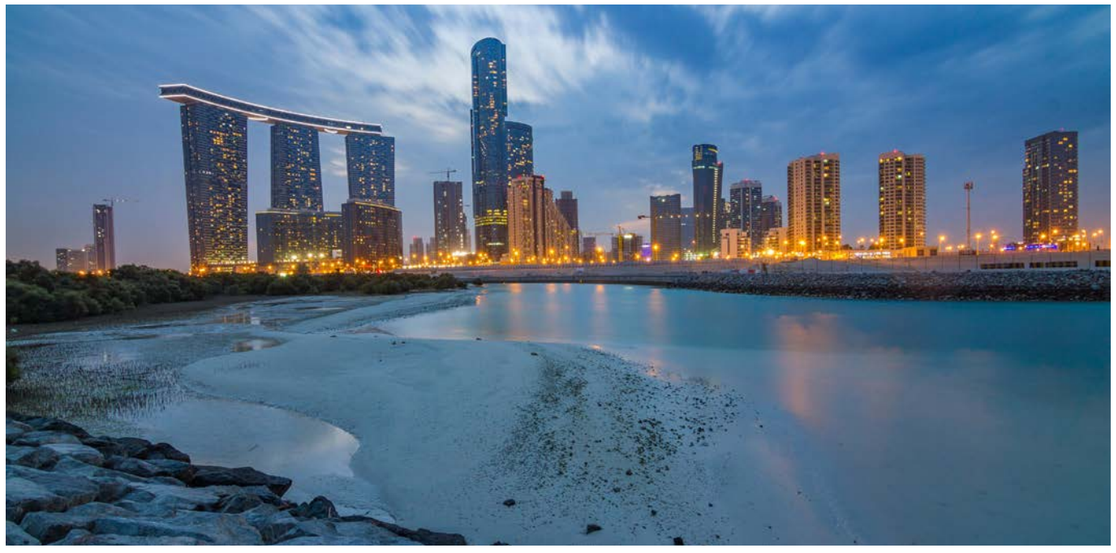

الرؤية المستقبلية

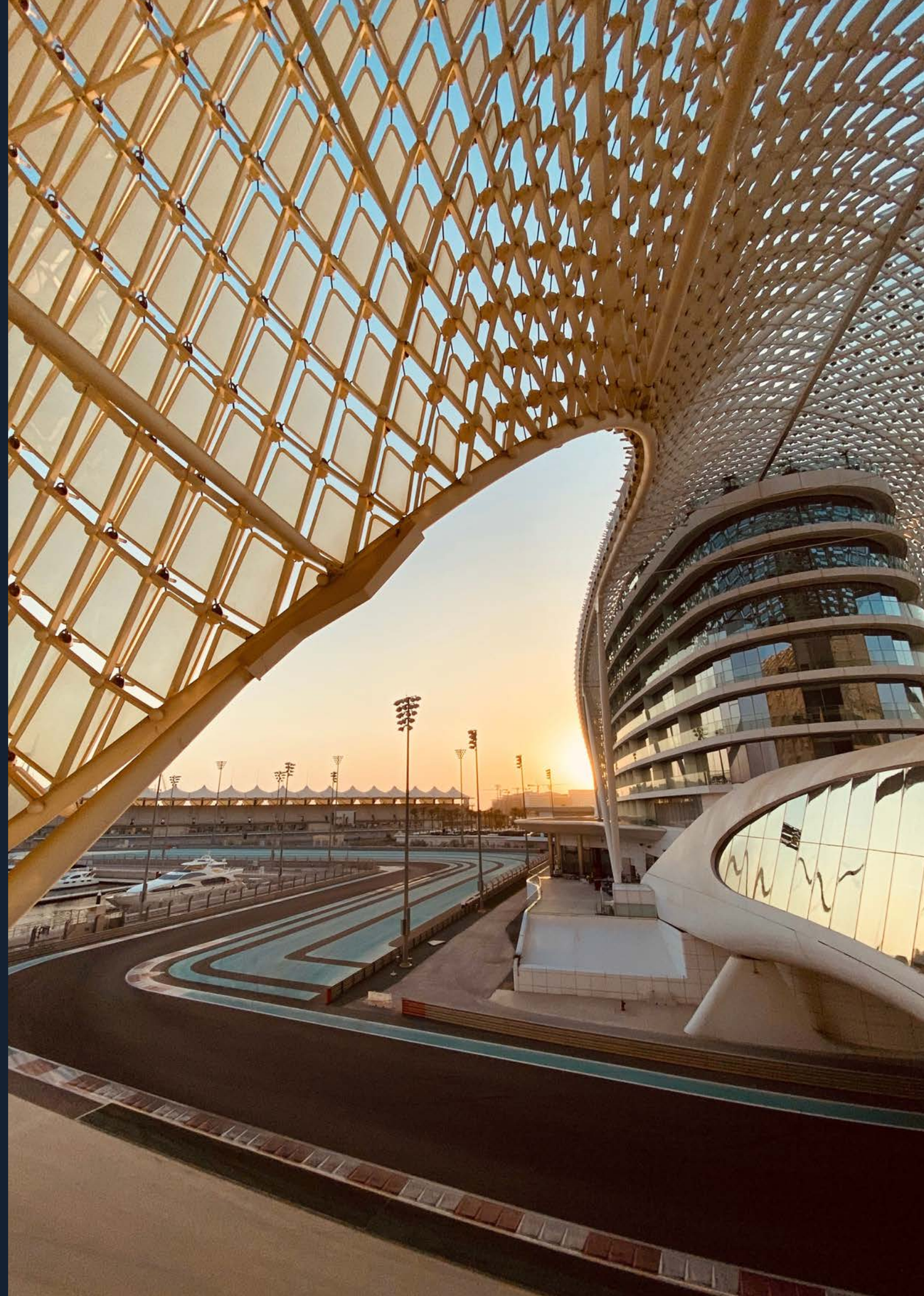

دولة الإمارات تتصدر المجال باستراتيجية تركز على المواهب

بينما يواجه العالم العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية، حددت دولة الإمارات مسارًا واضحًا للمضي قدمًا: إعطاء الأولوية لرأس المال البشري. ففي عصر تؤدي فيه القومية الاقتصادية والسياسات الحمائية إلى الحدّ من الفرص، تدعم دولة الإمارات الانفتاح والابتكار لتوفر بيئة تجتذب أفضل المواهب وتدعم النمو المستدام.

وقد تمكنت الدولة من تحقيق الصدارة من حيث جودة الحياة، مع التركيز على السعادة وجودة الحياة كركائز أساسية لجذب المواهب. وتتجلى جاذبية الدولة من خلال تصنيف دبي وأبو ظبي بين أكثر المدن ملاءمة للحياة في المنطقة[56]، بفضل ما توفره الدولة من مزايا الأمان والأمن والرعاية الصحية ذات المستوى العالمي، والمشهد الثقافي الحيوي والبنية التحتية المتينة.

ربط المواهب والاستثمار الأجنبي المباشر
تهدف استراتيجية دولة الإمارات لجذب المواهب والاحتفاظ بها إلى تحقيق مرتبة متقدمة بين أفضل ثلاث دول عالميًا في جذب المهنيين ذوي المهارات العالية[57].

وتعتبر السعادة أولوية وطنية حيث تدمجها الدولة في سياساتها الاقتصادية والتعليمية والصحية. ونتيجة لذلك، فإن جاذبية الدولة كوجهة للاستثمار الأجنبي المباشر تزداد بشكل ملموس.

كما تؤكد الشراكات الاستراتيجية التي تعقدها الدولة في قطاعات التكنولوجيا والتعليم والصناعة وغيرها التزامها الراسخ بتعزيز النمو من خلال المواهب والابتكار.

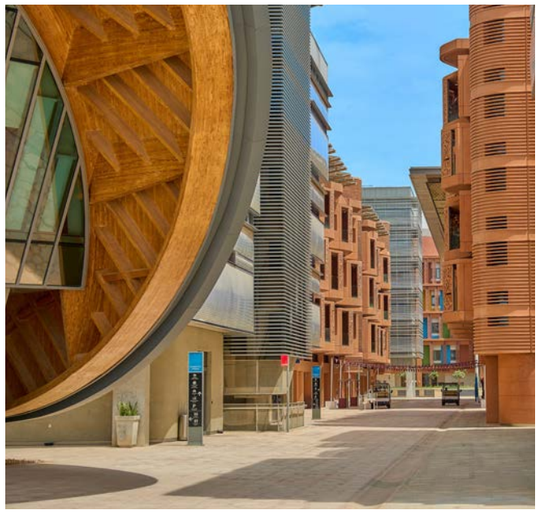

الأمن والأمان
تشتهر دولة الإمارات عالميًا بمستويات مرتفعة من الأمان، والذي تتسنى إدامته بفضل الإنفاذ الفعال للقانون. وتعد أبوظبي المدينة الأكثر أمانًا في العالم، بينما حصلت دولة الإمارات على تصنيف «مخاطر منخفضة للغاية» على مؤشر الإرهاب العالمي[58].

%90
من السكان قالوا إنهم يشعرون بالأمان عند المشي بمفردهم ليلًا [59]

التعليم
أقامت دولة الإمارات العربية المتحدة شراكات مع مؤسسات عالمية رائدة، تؤكد من خلالها على أهمية الابتكار والجودة. وتحتل الدولة الإمارات المرتبة الأولى بين الدولة العربية على مؤشر المعرفة العالمي لعام 2023 [60].

+70
مؤسسة للتعليم العالي في جميع أنحاء الدولة[2]

الرعاية الصحية
أدت الاستثمارات الضخمة إلى تطوير المستشفيات والعيادات الحديثة، مما يوفر للسكان والسياح خيارات عالية الجودة للرعاية الصحية. وفي عام 2022، زار 674,000 سائح دبي بغرض السياحة العلاجية[30].

10.5
مليار دولار الحجم التقديري لسوق الصحة والتأمين في الإمارات عام 2024 [61]

البنية التحتية
تسهل شبكات النقل ذات المستوى العالمي، والتي تندمج فيها الطرق ونظم النقل البحري والجوي والسكك الحديدية الحديثة، سهولة الحركة في الدولة وخارجها، إذ ترتبط الإمارات بـ 150 منفذًا عالميًا وتحتل المرتبة الرابعة عالميًا في جودة البنية التحتية[62].

260
عدد الوجهات الدولية التي ترتبط بها دولة الإمارات[63]

خيارات الإقامة
قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة خيارات إقامة مرنة لجذب المواهب العالمية والاحتفاظ بها. على سبيل المثال، يقدم برنامج التأشيرة الذهبية إقامة لمدة 10 سنوات للمستثمرين ورجال الأعمال وأصحاب المواهب المتخصصة.

158
ألف عدد تأشيرات الإقامة الذهبية الصادرة في دبي عام 2023 (بزيادة سنوية تفوق 50%)[64]

قوانين العمل
نفذت دولة الإمارات إصلاحات بارزة لحماية حقوق العمال وتعزيز المساواة بين الجنسين وضمان ممارسات التوظيف العادلة. كما طرحت الدولة نظام التأمين ضد التعطل عن العمل في عام 2023 [65].

17#
مرتبة الدولة في تطوير المواهب والاحتفاظ بها وجذبها عالميًا[38]

قياس النجاح

مؤشرات التميّز

تتمحور استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات حول ترسيخ التنوع الاقتصادي وتعزيز القطاعات ذات النمو المرتفع وتقوية صدارة الدولة كمركز عالمي للاستثمار. وفي طريقها إلى تحقيق هدفها المتمثل في جذب 354 مليار دولار أمريكي من الاستثمار ات الأجنبية المباشرة التراكمية بحلول العام 2031، شهدت الدولة زيادة قدرها 35% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2023، مدعومة بالمبادرات الاستراتيجية في القطاعات الرئيسية مثل التجزئة والعقارات والخدمات المالية[67]. وتؤكد هذه الإنجازات على التزام دولة الإمارات بتوفير بيئة ديناميكية صديقة للمستثمرين.

إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الإمارات العربية المتحدة (مليار دولار أمريكي)

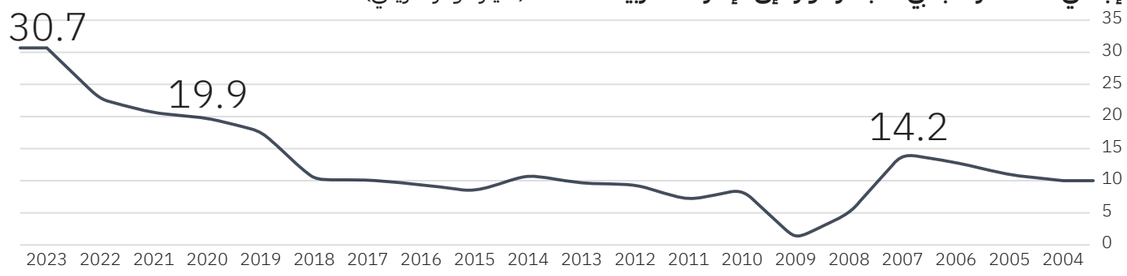

المصدر: وزارة الاستثمار بدولة الإمارات العربية المتحدة

مراكز عالمية متقدمة في مجالات التميز

#26
المعرفة والتنمية
2023
مؤشر المعرفة العالمي[60]

#17
التنمية البشرية
2024/2023
تقرير التنمية البشرية[68]

#32
الابتكار والنمو
2024
مؤشر الابتكار العالمي[69]

#12
البنية التحتية والخدمات اللوجستية
مؤشر البنك الدولي لأداء الخدمات اللوجستية 2023[70]

بحلول العام **2031**
تهدف دولة الإمارات إلى[39]

354
مليار دولار القيمة التراكمية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

218
مليار دولار قيمة الصادرات غير النفطية

من بين أفضل 10
الترتيب على مؤشر التنمية البشرية

القطاعات التي تقود نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات

ساهمت خمس قطاعات بنسبة 86% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة في عام 2022 [71]، حيث تلعب هذه القطاعات دورًا محوريًا في جذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز النمو الاقتصادي للدولة.

%26
تجارة الجملة والتجزئة
يستفيد هذا القطاع من مكانة دولة الإمارات كمركز عالمي للتجارة والخدمات اللوجستية، حيث ارتفع الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 13%.

%24
العقارات
أدى التوسع العمراني والمستدام إلى إبراز مكانة دولة الإمارات كوجهة رئيسية للمستثمرين الدوليين.

%21
الخدمات المالية والتأمين
تعد دولة الإمارات مركزًا رئيسيًا للثروات الخاصة العالمية، حيث تجذب عددًا كبيرًا من الأفراد أصحاب الثروات العالية.

%8
التعدين والمحاجرن
يستفيد القطاع من الموارد الطبيعية للدولة والموقع المتميز ضمن سلاسل التوريد العالمية.

%7
التصنيع
يعتبر التصنيع أحد الركائز الأساسية للتنويع الاقتصادي، حيث أصبح ثالث أكبر قطاع من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في دولة الإمارات.

أداء الناتج المحلي الإجمالي بدولة الإمارات العربية المتحدة: القطاعات غير النفطية تساهم بنسبة 74.3% في عام 2023

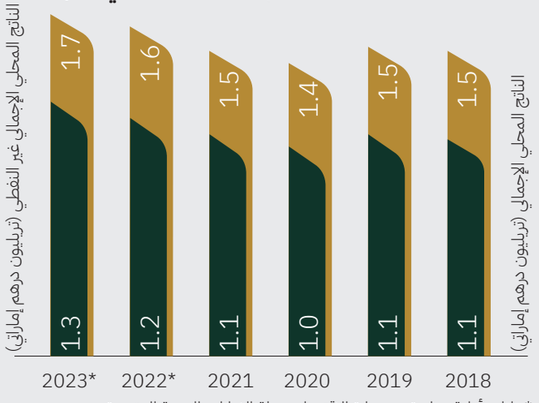

*بيانات أولية صادرة عن وزارة الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء (عبر وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة) ووكالة أنباء الإمارات

منظومة مزدهرة للشركات الناشئة

بفضل تشجيع الإمارات العربية المتحدة للمشاريع الريادية، برزت الدولة كأسرع منظومة للشركات الناشئة نمواً في المنطقة.

5.6
ألف شركة ناشئة مسجلة في الإمارات العربية المتحدة بحلول الربع الثاني من عام 2024 [72]

30
ألف شركة جديدة تأسست في دبي في النصف الأول من عام 2023 [73]

منظومة رائدة للشركات الناشئة: قيم الشركات عام 2023 – مليار دولار أمريكي[74]

23
دبي

4.2
أبو ظبي

0.4
الشارقة

دولة الإمارات تحقق قيمة مستدامة للمستثمرين

لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً فعالاً في التحول الاقتصادي من خلال ربط الأسواق ونقل التكنولوجيا وتعزيز التنمية الصناعية منذ ثمانينيات القرن العشرين، كما يقوم بدور ملموس عالميًا في تحقيق التنمية طويلة الأمد.

وقد تطورت دولة الإمارات منذ أواخر القرن العشرين لتصبح مركزاً عالمياً رائداً للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث استفادت من الاستثمارات بشكل استراتيجي لتغذية النمو طويل الأمد من خلال الحوكمة التقدمية والتخطيط الاقتصادي المستقبلي. وتهدف الدولة إلى مضاعفة تدفقاتها السنوية الحالية إلى 354 مليار دولار أمريكي في الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي بحلول عام 2031، إذ يعتمد تحقيق هذا الهدف على استراتيجية شاملة لتوجيه رؤوس الأموال الدولية إلى القطاعات الرئيسية المؤثرة مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة والتصنيع المتقدم.

انصبّ تركيز دولة الإمارات في مرحلة مبكرة على إيجاد بيئة تنظيمية سريعة الاستجابة وقائمة على الشفافية والكفاءة وسهولة ممارسة الأعمال، والتي تعدّ عاملًا بالغ الأهمية. ويدعم هذا الإطار تبسيط الإجراءات للمستثمرين ورجال الأعمال ممن يسعون للاستفادة من الاستقرار وفرص النمو. على سبيل المثال، تم إطلاق «مشروع 300 مليار» بهدف رفع المساهمة الاقتصادية للقطاع الصناعي في الدولة من 133 مليار درهم إماراتي إلى 300 مليار درهم إماراتي بحلول العام 2031 من خلال التوسع في التصنيع المتقدم والأمن الغذائي والأدوية وغيرها من الصناعات الحيوية.

وعلاوة على ذلك، كان جذب واستبقاء أفضل المواهب ولا يزال ركنًا أساسيًا في استراتيجية الدولة. فمن خلال توفير أعلى مستويات الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية، تقدم دولة الإمارات بيئة تتيح الازدهار للعائلات والشركات، بينما ساهمت السياسات المبتكرة، مثل تأشيرات الإقامة الطويلة وقوانين الأعمال الداعمة والالتزام برفع مهارات القوى العاملة، في تسهيل رؤية الشركات والمهنيين لدولة الإمارات كوجهة عالمية للمواهب.

وفي الوقت ذاته، أدى الاهتمام المتزايد بالبحث والتطوير والابتكار - وخاصة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة والتصنيع المتقدم - إلى تعزيز جاذبية الدولة كمنظومة ذات رؤية تستشرف المستقبل.

إن الاستقرار الجيوسياسي المتحدة العربية الإمارات لدولة العربية المتحدة والتواصل المدروس مع الأسواق العالمية والموقع الاستراتيجي، جميعها عوامل إيجابية جعلت منها ملتقى حيويًا يربط بين الناس والأسواق في جميع أنحاء العالم. ويتأكد ذلك الربط من خلال الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، فضلاً عن المرافق الجوية والبحرية الحديثة التي توفر ربطًا لا يضاهى لنقل الأشخاص والبضائع. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل المبادرات السياسية مثل مبادرة الحياد المناخي بحلول عام 2050، والتي تهدف إلى تحقيق الاستدامة وإنتاج الطاقة الصديق للبيئة من خلال مشاريع الهيدروجين ومزارع الطاقة الشمسية واسعة النطاق، على تعزيز مكانة دولة الإمارات الرائدة في مجال التحول العالمي إلى الطاقة الخضراء.

ومن خلال تحفيز الابتكار والحفاظ على الحماية القانونية والاستثمار في رأس المال البشري، برزت دولة الإمارات كنقطة جذب حقيقي للاستثمار، مما يخلق قيمة دائمة للمستثمرين ويساهم في دعم الاقتصاد العالمي على نطاق أوسع.

يرجى النقر هنا لعرض المراجع التي تمت الاستعانة بها لإعداد هذا التقرير

وزارة الاستثمار
MINISTRY OF INVESTMENT

استثمر
في الإمارات
INVEST UAE